



## سياسة

**مقابلة** أجرتها من لندن **ديبة ونوس**

تحدثت منى سيف شقيقة الناشط المصري المعتقل علاء عبد الفتاح، في مقابلة مع «العربي الجديد» عن وضع شقيقها، بعد بدئه إضراباً عن الطعام منذ مطلع إبريل/نيسان الماضي، وعن جهود العائلة لا سيما على مستوى بريطانيا التي حصل عبد الفتاح على جنسيتهأ

# منى سيف

## علاء عبد الفتاح مستمر بإضرابه عن الطعام

## لا إرادة لدى النظام الحاكم لإيجاد حلول لهلف المعتقلين

## الدبلوماسية الناعمة بين إنكلترا ومصر لم تنجح في أن تدخل لعلاء مجرد كتاب

■ ما هي آخر مستجدات قضية علاء؟

الطعام قبل يومين، زيارته والذي وخالتي وخالي في السجن الجديد إلى حيث نُقل أخيراً (نُقل من سجن شديد الحراسة 2 بمجمع سجون طرة بالقاهرة إلى سجن وادي النطرون) كاستجابة للضغوط التي تعرّضت لها السلطات المصرية. سواء تلك التي مارستها السفارة البريطانية في مصر أو التدخل الذي قامت به الحكومة البريطانية وأعضاء في البرلمان. وهذه الخطوة المتأخرة جداً جاءت بعد سنتين ونصف من تعرّضه لظروف اعتقال شتعة للغاية ولا علاقة لها بالمأثور، إذ يخضع لحراسة رهينة، تُمنع عنه الشمس ويُحرم من ممارسة الرياضة أو من قراءة الكتب، وحيداً في زنزانته. نقله إلى سجن وادي النطرون قد يجعل الوضع أقل سوءاً. لا نعرف بعد ما إذا كانوا سيسمحون بإدخال الكتب إليه مثلاً. إلا أن الإنجاز الأكبر هو أن أختي علاء نام على فراش للمرة الأولى منذ سنوات لم نفقد الأمر، لكن علاء مستمر في الإضراب عن الطعام لأنه أعلن عن مطلبين واضحين: انتداب قاضي تحقيقات مستقل للتحقيق في كل الشكاوى والملاحظات التي تقدمنا بها منذ اعتقاله في سبتمبر/أيلول 2019 وما تعرّض له من تعذيب واعتداء، فضلاً عن معاملة، كمواطن بريطاني، بزيارة تجريبها القنصلية البريطانية لمناقشة الإجراءات القانونية.

■ هل ثمة ما يتغيّر بعد حصوله على الجنسية البريطانية؟
علاء ما زال يهاجك البريطاني، إلا أن عملية نقل علاء من سجن إلى آخر جرت بعد أكثر من أربعين يوماً على إضرابه عن الطعام. والقنصلية تحاول الحصول على إذن زيارة رسمية منذ ديسمبر/كانون الأول الماضي، أي قبل خمسة أشهر، من دون جدوى. ومما دفعني للرجوع إلى لندن هو لقاء مسؤولين بريطانيين، بينما توجهت أختي سناء إلى واشنطن حيث نُشر كتاب لعلاء حديثاً يحاول أن تحصل على المزيد من الاهتمام. كل هذه الجهود ساهمت في تحسين الوضع ولو قليلاً، ونقل علاء من السجن شديد الحراسة إلى سجن النطرون، لكننا لا نعرف بعد ما إذا كان سيحصل

■ منى سيف هي ناشطة سياسية وحقوقية.

■ مصر، عرفت بالسلطات صعبة، وعمرها في ثورة 25 يناير 2011 المصرية، وهي رفضها قضية محاكمة المدنيين عسكرياً

■ من حوارها بالقاهرة في عام 1986، أسرة جميع أفرادها من الناشئة. ■ والدتها المحامي والشاعر أحمد سيف، ووالدتها الناشطة ووالدة الرابضيات ليل سيف، ولديها شيف وفهد وعلاء عبد الفتاح وشهيفة وهى سناء سيف، والإخوة، بالإضافة إلى الأب، تعرضا للاعتقال جراء معارضتهم للنظام وانتقادهم له.

على بعض حقوقه، هو الذي سُجن فلماً بسبب مشاركة «بوست» على «فيسبوك».

■ مرّحتم في بيان علني أن الإضراب مختلف منذ المرة ماذا؟
صحيح، مختلف تماماً. كان علاء يضرب عن الطعام فيما مضى لتحسين ظروفه في سجن شديد الحراسة وضعاً لا يمتّ للقوانين بحسب، مثله مثل باقي السجناء هناك، كما أن مستوى التعذيب الذي تعرّض له وتعرّضاً له كعائلة، من دون أي تدخل من السلطات، فاقم الإحساس بالظلم وبالإرهاق. وعندما صدر الحكم بحق علاء في ديسمبر الماضي (بالسجن منذ مدة خمس سنوات لإدانته بنشر أخبار كاذبة)، كان قد حصل على الجنسية البريطانية، أي خضع للمحاكمة كمواطن بريطاني. كانت لدينا تجربة سابقة في هذا الشأن، عندما صدر جواز أختي سناء البريطانية وكانت مسجونة في ذلك الحين، فسحمت السلطات على الفور بزيارة للقنصلية. وعلاء يتنظر منذ ديسمبر هذه الزيارة، لكن من دون جدوى. هذا عدا عن أن علاء عاش معاناة مضاعفة في سجن شديد الحراسة، حيث كان ضابط الأمن الوطني الملقب بـ«حامد فكري» واسمه الحقيقي وليد إلمهشان، حتى يتخذ بالتفتيش به وببقي السجناء. حتى إنه كان يحضر في الزيارات المتأخرة التي

بالسجن يجب أن تنتهي أيضاً مهما كان السبيل إلى ذلك. نحاول كعائلة أن نضمن خروج علاء من السجن بصحة جيدة.

■ هل ليكم معلومات دقيقة عن وضعه الصحي

اليوم بعد سبعة أسابيع من بداية الإضراب؟
جسدنا بات علاء هزيلاً وضعيفاً، لكن ذهنه ما زال متقدماً. من المفترض أن يجروا له فحصاً طبياً بعد أن نُقل إلى السجن الجديد، وبالتالي سنعرف خلال أيام تفاصيل أو في عن حالته الطبية. ما يقلقنا هو أن تدهور حالته قد يكون مفاجئاً بشكل كبير بعد أربعين أو خمسين يوماً على الإضراب عن الطعام. كما أننا نفتقر لمعلومات دقيقة عن صحته بشكل عام بعد أن أمضى سنتين بعيداً من الشمس، وما يورث عن ممارسة أي نوع من الرياضة، وعن أي مرض أصابته بشكل تام. إلا أن الأمر الإيجابي هو أن علاء بات أفضل على الصعيد النفسي منذ بدئه الإضراب. نناقض هذه الأمور سابقاً. هذه المرة اتخذ علاء القرار بمروره واكتفى بإبلاغنا بعد أن بدأ الإضراب. أترك أنتي زينة في 5 إبريل/نيسان الماضي، وقال لي إنه بدأ إضرابه منذ اليوم الأول من شهر رمضان، أي في 2 الموت، لم يتخذ علاء موقفاً بهذه الحدية، وهو ما أرتعبنا. عبر إضرابه عن الطعام،

يشعر علاء أنه يقاوم وأنه يرشدنا وأنه يقود معركته بنفسه من دون استسلام للتعذيب النفسي والجسدي.

■ هل كان الإضراب قراراً جماعياً؟
عادة تكون القرارات هذه جماعية في عائلتنا. هذه المرة كان الأمر مختلفاً. نعرف أن علاء كان يفكر بالإضراب، لكننا تخّلنا أننا سنناقش الخطوة مع كل التعقيبات المحيطة بالزيارات والتفاسات. فمُنذ جانحة كوفيد-19، باتت الزيارة الشهرية البروتية والاتفاقات الدولية الملزمة مصر، أن تزور مواطنين بريطانيين في السجن. الجانب المصري لم يفرض طلبهم، لكنه يماطل. إصرار علاء على الإضراب وعلى أن نعلن عن حصوله على الجنسية وكل الإجراءات الرسمية التي تقوم بها. هو ما دفع القنصلية إلى مكان آخر، وهو ما دفع الناس إلى المساعدة والتضامن. كل ما جرى في سبعة الأيام، ومع ذلك، كنا نناقض هذه الأمور سابقاً. هذه المرة اتخذ علاء القرار بمروره واكتفى بإبلاغنا بعد أن بدأ الإضراب. أترك أنتي زينة في 5 إبريل/نيسان الماضي، وقال لي إنه بدأ إضرابه منذ اليوم الأول من شهر رمضان، أي في 2 الموت، ولم يتخذ علاء موقفاً بهذه الحدية، وهو ما أرتعبنا. عبر إضرابه عن الطعام،

حتى لو اختلفنا حول التوقيت والنوعية، إلا أنني طلبت منه التريث لإعقادي بأن الاتصالات التي يقومها السفير البريطاني قد تسفر عن أمر ما. كان لدى علاء بعد نقله أكثر مني بكثير، فكان حاسماً في موقفه، هو الذي صبر أشهراً طويلة، وثمة سلطة بأعلمها تخوض معركة على جسده وعقله. وهذا صحيح، فالديمقراطية الناعمة بين إنكلترا ومصر لم تنجح حتى الآن في أن تدخل إليه مجرد كتاب، من حق الحكومة البريطانية، استناداً للقانون المصري الدولي والاتفاقات الدولية الملزمة مصر، أن تزور مواطنين بريطانيين في السجن. الجانب المصري لم يفرض طلبهم، لكنه يماطل. إصرار علاء على الإضراب وعلى أن نعلن عن حصوله على الجنسية وكل الإجراءات الرسمية التي تقوم بها. هو ما دفع القنصلية إلى مكان آخر، وهو ما دفع الناس إلى المساعدة والتضامن. كل ما جرى في سبعة الأيام، ومع ذلك، كنا نناقض هذه الأمور سابقاً. هذه المرة اتخذ علاء القرار بمروره واكتفى بإبلاغنا بعد أن بدأ الإضراب. أترك أنتي زينة في 5 إبريل/نيسان الماضي، وقال لي إنه بدأ إضرابه منذ اليوم الأول من شهر رمضان، أي في 2 الموت، ولم يتخذ علاء موقفاً بهذه الحدية، وهو ما أرتعبنا. عبر إضرابه عن الطعام،

تحدثين عن جهود تبذلها الحكومة البريطانية. ماذا عن وزيرة الخارجية لين تراس؟ هل تستطيع من الوصول إليها؟
ثمة تقصير من الجانب البريطاني، ولم يحم عائلته من التعرض للضرب أمام سجون طرة، وأنا واهي تعرضنا للضرب أمام السجن وأختي سناء سحبت سنة ونصف فقط لأننا نحاول الاطمئنان على علاء. وكل هذا لم يؤثّر له أنه الحق يقضى النكر عما أدرك من أجلي، وبالتالي، ما هو حال المعتقلين الذين لا يمكن ما يمكنه علاء عبد الفتاح من دعم واحتضان؟ تعاملنا كعائلة مع سجون صعبة، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتعرض فيها علاء للتعذيب وهذا مؤشر لن كيفية تعاملهم مع الآخرين الذين لا صوت لهم الصلحي في المستقبل محمد أو كسبجيم خُكم عن علاء في السجن نفسها، وهو منذ اعتقاله (في عام 2018) لم يحظ بزيارة عائلية، فحاول الانتحار. ولم تكن هذه محاولة الانتحار الأولى في السجن. هذا فضلاً عن حالات الوفيات المتزايدة بسبب الإهمال الطبي أو الإهمال المتعمّد.

منى سيف، من خروج علاء من السجن بصحة جيدة (العربي الجديد)

### تضامن واسع

حول ما إذا كانت عائلة علاء عبد الفتاح تنعصر لمضايقات من المحبط العام بسبب الخوف من قضيتهم، تقول منى سيف: «على الحُكس، فأجاني تضاعف الناس صلتاً»، وتضيف «نظام عبد الفتاح السيسي مرّ لنا كعائلة نملك عدواً له، ومفروّون منا كانوا يتعرضون لمضايقات لمجرد معرفتهم بنا. لكنني أصابح باتت على الرغم من المعتقلين، وبالتالي تُدعى المساعي الفردية هي السبيل الوحيد. لن علاء أخي، ولم يعد الدفاع عن حقوق الإنسان خياراً بالنسبة لي، بل أجد نفسي مجبرة على العمل بشكل دائم للدفاع عن حقوق المعتقلين والتواصل مع أهاليهم هويتني باتت أهالي المعتقلين. علاء وغيره من السجناء وكارثة، يعكسون سوء الوضع القانوني والإنساني في مصر. علاء محاط بعائلة نشطة في هذا الملف، وخبرة تدعمه

المعنون إلى خطورة الوضع. آخر المساعي في الوصول إلى وزيرة الخارجية تراس كان عبر إرسال رسالة موقعة من عشرة أعضاء في البرلمان البريطاني و17 عضواً في مجلس اللوردات، تطالبني بالتحرك العاجل.

■ هل تمكن الاستفادة من قضية علاء المواطن المصري البريطاني لإنقاذ آخرين في السجن المصري؟

الوضع في مصر صعب جداً لدرجة غياب أي جهود أو إرادة سياسية جادة لدى نظام عبد الفتاح السيسي لإيجاد حلول الملف المعتقلين، وبالتالي تُدعى المساعي الفردية هي السبيل الوحيد. لن علاء أخي، ولم يعد الدفاع عن حقوق الإنسان خياراً بالنسبة لي، بل أجد نفسي مجبرة على العمل بشكل دائم للدفاع عن حقوق المعتقلين والتواصل مع أهاليهم هويتني باتت أهالي المعتقلين. علاء وغيره من السجناء وكارثة، يعكسون سوء الوضع القانوني والإنساني في مصر. علاء محاط بعائلة نشطة في هذا الملف، وخبرة تدعمه

من لجان حقوق الإنسان ولديه جنسية ثانية وحكومة ثانية لتساند، ومع ذلك، لم يحمه كل هذا من التعرض للانتهاكات، ولم يحم عائلته من التعرض للضرب أمام سجون طرة، وأنا واهي تعرضنا للضرب أمام السجن وأختي سناء سحبت سنة ونصف فقط لأننا نحاول الاطمئنان على علاء. وكل هذا لم يؤثّر له أنه الحق يقضى النكر عما أدرك من أجلي، وبالتالي، ما هو حال المعتقلين الذين لا يمكن ما يمكنه علاء عبد الفتاح من دعم واحتضان؟ تعاملنا كعائلة مع سجون صعبة، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتعرض فيها علاء للتعذيب وهذا مؤشر لن كيفية تعاملهم مع الآخرين الذين لا صوت لهم الصلحي في المستقبل محمد أو كسبجيم خُكم عن علاء في السجن نفسها، وهو منذ اعتقاله (في عام 2018) لم يحظ بزيارة عائلية، فحاول الانتحار. ولم تكن هذه محاولة الانتحار الأولى في السجن. هذا فضلاً عن حالات الوفيات المتزايدة بسبب الإهمال الطبي أو الإهمال المتعمّد.

| **خاص** |

## مصر: وزير الأوقاف ممنوع من التصريحات السياسية

بعد سلسلة من التصريحات التي لم تتوافق مع توجهات النظام المصري، صدرت توجيهات أمنية بمنع وزير الأوقاف محمد مختار جمعة من الإدلاء بتصريحات

القاهرة، **العربي الجديد**

كشفت مصادر خاصة عن تعليمات أمنية «صارمة» صدرت لوزير الأوقاف محمد مختار جمعة، بالامتناع التام عن الإدلاء بأي تصريحات أو الإحتراف في أحاديث إعلامية متخصصة بقضايا ذات أبعاد سياسية. وأوضح المتحدث، في أحاديث خاصة له «العربي الجديد» أن «جهان الأمن الوطني تولى ملف تنظيم صلاة عبد الأضحي المقلد (بين 9 و 11 يوليو/تموز المقلد)، وذلك في أعقاب الأزمة التي أثارتها تصريحات الوزير قبل صلاة عيد الفطر (مطلع شهر مايو/أيار الحالي) بشأن شروط ومخازير الصلاة، والتي تسببت في أزمة سياسية، دفعت

منظمة هيومن رايتس ووتش لإصدار بيان تطالب فيه بإطلاق حرية إقامة الفعاليات الدينية، وأعقب ذلك حضور شعبي مكثف غير مسنونق في ساحات صلاة العيد، وصفه مراقبون بأنه حضور سياسي، رفضاً للقرارات الحكومية».

وفي نهاية شهر إبريل/نيسان الماضي، أعتبرت «رايتس ووتش» في بيان رسمي أن «على وزارة الأوقاف المصرية إنهاء جميع القيود التعسفية على التجمعات الدينية والصلاة والشعائر خلال الأيام العشرة الأواخر من شهر رمضان واحتفالات العيد»، وجاء البيان عقب إعلان وزير الأوقاف حنظل الصلوات والشعائر في آخر أيام رمضان، وفرض قيود على الصلاة والاحتفال بعيد الفطر، الذي يأتي ختاماً لشهر رمضان. وأشارت المصادر إلى أن «تقارير أمنية حذرت في أعقاب عيد الفطر الماضي (في العام الماضي، من الدلالات الخطيرة للأزمة التي أثيرت مع نهاية شهر رمضان 2021، بعدما أعلن الوزير منع صلاة التهجيد والاعتكاف، قبل أن يتراجع بشأن صلاة التهجيد أمام حالة السخط في الأوساط الشعبية، لمتح السماع بها في الليالي الثلاثة الأخيرة من رمضان».

وبحسب المصادر، فإن التقديرات الأمنية أشارت إلى أن «سوء الاعتداء من جانب الوزير محمد مختار جمعة، وسعده الدائم يمثل قفلة أو لغتته»، وبعد الأزمة التي أثارها

سوء الإدارة من جانب الوزير تسبب في حالة من السخط

والسياسية، تسببا في حالة من السخط، خصوصا أن الكثير من أرائه تشهد خلطا بين ما هو سياسي وما هو ديني». ولغقت المصادر إلى أنه «جرى استدعاء الوزير أخيراً بسبب بيان رسمي صادر عنه بشأن التعليق على الدعوة التي أطلقها الرئيس عبد الفتاح السيسي للحوار الوطني مع القوى السياسية المعارضة، والذي تسبب في سخرة وإنتقاد حادة بعدما تضمنت إشارات سلبية، إذ شُته الدعوة بالتوجيه الإلهي منسوبة لنتي بنتوحي إلى فروع مصر الذي عرف عنه طغيانه».

وفي محاولة من الوزير لتوجيه خطاب بديع فيه من دعوة الرئيس أمام المعارضة، لإقناعها بالمحاورة من دون التعرض بانتقادات، ذكر الوزير محمد مختار جمعة، في بيان رسمي صادر عنه بشأن «الاعتكاف، قبل أن يتراجع بشأن صلاة التهجيد أمام حالة السخط في الأوساط الشعبية، والتي جعلت مسبقته السياسية وقفاه في منصبه على المحك». وقال المصدر له «العربي الجديد» إن «الوزير الحق سبحانه وتعالى إن يقابلنا طغيان فروع بالحكمة والموعظة الحسنة والقول اللين الحسن، ولا يقابلنا بغيانه وجبروته يمثل قفلة أو لغتته»، وبعد الأزمة التي أثارها



يتكلم السيسي ان يوحد الجبهات مجددا (جوهنا غريون، فرانس برس)



تراجع السلطة الجزائرية تعاطيها مع تطورات تونس، بعد تفاقم قلقها من تدخلات إقليمية، وهو ما أدت إلى إبقاء الحدود التونسية ـ الجزائرية مغلقة، ويشير مراقبون إلى أن الجزائر وجّهت رسائل عدة إلى تونس، خصوصاً في ملف الغاز

## قلق من تدخلات إقليمية

# مراجعة جزائرية تجاه تونس

الجزائر ـ عثمان لحيايي



يدور حديث في الفترة الأخيرة عن بروز مؤشرات فتور لافت غير معلن في العلاقات الجزائرية التونسية، يعرّج في شقه السياسي عن قلق جزائري من المسارات التي ينتهجها الرئيس التونسي قيس سعيد، وبشكل أكبر من تحالفاته الإقليمية المتدخلّة والضاغطة بعين الريبة. وبدت معطيات عدم فتح الجزائر حدودها البرية مع تونس، ورفض الجزائر منح تونس إمدادات إضافية من الغاز، كجزء من رسائل سياسية تعبّر عن القلق الجزائري. وتتطابق الكثير من المعلومات من مصادر عدة عن قيام الجزائر «بإعادة تقدير الموقف» و«إجراء مراجعة سياسية» بشأن التطورات في تونس، بسبب العلاقة بالأطراف الإقليمية المتدخلّة والضاغطة في مسار هذه التطورات، وإزاء المآلات التي قد ينتهي إليها مسار الإصلاحات الذي يقوده سعيد، خصوصاً في ظل معطيات داخلية ضاغطة، بسبب رفض جبهة واسعة من القوى السياسية والمدنية والنقابية المركزية في تونس لما تعتبره «خيارات إقصائية» ورفضاً للحوار الداخلي. هذه القوى كانت على وفاق سياسي كبير مع السلطة في الجزائر، خصوصاً حركة النهضة والأحزاب التقدمية المناوئة لقرارات 25 يوليو/تموز الماضي في تونس.

وتوحي الكثير من المعطيات أن الحماس الجزائري لسياسات سعيد، الذي برز في الفترة الأولى لقرارات 25 يوليو في تونس وكان مرده أساساً رغبة الجزائر في استعادة تونس النظام الرئاسي المركزي بدلاً عن النظام البرلماني، قد خفّت بشكل كبير في الفترة الأخيرة، ويبدو واضحاً بالنسبة لكثير من المراقبين تطور العلاقات الجزائرية التونسية أن هناك قلقاً جزائرياً واضحاً من التطورات في تونس، مرتبطاً بشكل أكبر باستشعار الجزائر وجود تدخّلات أجنبية واضحة في هندسة الخيارات الداخلية لتونس، وأستدراجها إلى اصطفاقات ومحاور مغلقة بالنسبة للجزائر. وهو ما كان عبر عنه الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون أكثر من مرة، مشدداً على رفض الجزائر أي تدخلات أجنبية في تونس، واستعداد بلاده لدعم تونس ضد هذه التدخلات. وهي رسالة سياسية واضحة كانت موجهة إلى سعيد أولاً، ومفادها أن الجزائر ترفض أي تعاط تونسّي مع أطراف خارجية، وإلى أطراف أخرى ثانياً، بأن تونس مسألة حيوية بالنسبة للجزائر.

ويعتبر الباحث المتخصص في العلاقات الجزائرية التونسية عمار سيغة أنه تمكن ملاحظة وجود فتور طفيف وغير معلن في العلاقات الجزائرية التونسية. ويقول في حديث مع «العربي الجديد» إن «الفتور الملاحظ في العلاقات الجزائرية

### خفّت الحماس الجزائري لقرارات سعيد في 25 يوليو الماضي

التونسية، والذي طبع علاقات البلدين في الأونة الأخيرة، يمكن أن نجد له تفسيراً في التقارب والتنسيق الحاصل بين النظام التونسي وكل من فرنسا ومصر والإمارات». ويضيف: «هذا كاف بالنسبة للطرف الجزائري لبحرك التوجس، خصوصاً أن الجزائر ظلت تحذر دوماً من أي تدخل لقوى أجنبية في الشؤون الداخلية لدول الجوار وتونس تحديداً، والجزائر متوجسة من أي تقارب تونسي مع المحور المصري الفرنسي الإماراتي». ويوضح أن «القلق الجزائري من تونس قد يكون مرده رمادية الدبلوماسية التونسية التي بقيت تتأرجح بين مواقف مصر من الصراع الدائر في ليبيا، خصوصاً أن الملف الليبي يشكل حجر الزاوية في الدائرة

الأمنية الجزائرية». وعلى الرغم من غياب التصريحات الرسمية التي تعطي إشارات عن وجود فتور في العلاقات، أو تلميحات سياسية من الجانب الجزائري بشأن القلق من الخيارات السياسية القائمة في تونس والتحالفات التي تقيمها سلطة سعيد، إلا

أن ثلاثة مؤشرات رئيسية تطرح في السياق يمكن أن تفسر الحديث عن فتور سياسي. فالجزائر لم توفد أي مسؤول رفيع إلى تونس منذ زيارة تبون منتصف ديسمبر/كانون الأول الماضي، ومنذ مشاركة رئيس الحكومة أيمن عبد الرحمن في إحياء ذكرى أحداث ساقية سيدي يوسف (بلدة على الحدود بين البلدين) في فبراير/شباط الماضي. في المقابل، كانت زيارات وزير الخارجية رمطان لعمامرة (زار تونس ثلاث مرات في أغسطس/آب الماضي) ووزراء آخرين متتالية إلى تونس قبل ذلك. المعطى الثاني يخص تأخير الجزائر قرار فتح حدودها البرية مع تونس، فيما الأخيرة، ولدواع اقتصادية خاصة، تعول في كل موسم سياحي على الوافدين الجزائريين لإنقاذ السياحة التونسية، والذين يبلغ عددهم أكثر من مليوني سائح



يشكّل الوضع الليبي مسألة اساسية بالعلاقات التونسية الجزائرية (حازم تركية،الناضول)

سنوياً، وعلى الرغم من تصريحات السفير الجزائري في تونس عزوز بعلال، التي تؤكد أن الدواعي الصحية هي التي تقف وراء عدم اتخاذ الجزائر قرار فتح الحدود البرية، إلا أن انتفاء المبررات الصحية وانتهاء أزمة كورونا في البلدين يجعلان

### رسائل سياسية

تتلافح الجزائر ممارسة أي ضغوط مباشرة على تونس، لكنها لا تتوقف عن توجيه الرسائل السياسية إلى الرئيس التونسي قيس سعيد، للتذكير بالالتزامات الحيوية للبلدين، وهو ما قد يحمله وزير المالية الجزائري عبد الرحمن راوية خلال زيارته إلى تونس يوم الأربعاء المقبل، للمشاركة في خمسينية معهد الاقتصاد المغاربي. ويرى مراقبون أن الموقف الجزائري حيال تونس يظل في حدود معقولة، ولن يظهر أي ملامح لوجود توتر أو سوء تفاهم.

#### مناجحة

# انتقادات واسعة للجان سعيد

وجاء في تدوينة له على «فيسبوك»: «نحده (بلعيد) يقود الإصلاحات السياسية، ويكتب لنا الدستور التونسي الجديد باسم نفس الشعب الذي لفظه سابقاً». ولفت لبيض إلى أن «من المفارقات أيضاً أن الرئيس سعيد قرّر، وهو في كامل وعيه، أن يقصي من الحوار الوطني والإصلاحات السياسية المرتقبة أحزاب الموالة الداعمة لواقعة 25 يوليو/ تموز 2021 ومسارها قبل إقصاء الأحزاب المعارضة لمشروعه، معتبراً أن ممارسة السلطة والحكم من حقّ الرئيس وحده».

أما نائب رئيس المكتب السياسي لـ«حركة النهضة»، بلقاسم حسن، فقال في حديث مع «العربي الجديد» إن هذه التعيينات لم تفاجئه «لأنّ سعيد يتقدّم في برنامجه الذي أعلن عنه، وقد أوقف العمل بالدستور وحل المؤسسات الدستورية الشريعة من مجلس نواب ومجلس أعلى للقضاء وهيئة مستقلة للانتخابات، وبالتالي ما يحصل هو مجرد تفاصيل للانقلاب»، مؤكداً أن «من يرفض هذا المسار، طبيعي أن يرفض كل هذه الإجراءات». وفي السياق، دعت تنسيقية الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في تونس (تضم أحزاب الجمهوري والتميار الديمقراطي والتكتل من أجل العمل والحريات) كل الأطراف الوطنية، تحديداً المنظمات الوطنية، إلى «رفض المشاركة في ما يسمى لجنة الحوار».

وحملت «كل من يقبل الانخراط في مسار الانقلاب مسؤولياته القانونية المترتبة عن المشاركة في قلب هيئات الدولة»، وناشدت التنسيقية، في بيان أمس السبت، «كل القوى الحية المتشبّعة بالمسار الديمقراطي من أحزاب سياسية ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات وطنية، التصدي لهذه المهزلة وإسقاط مسار الانقلاب على الدستور».

وشدّد على أن «معظم المنظمات الوطنية لن تقبل بالمشاركة في مثل هذا الحوار، كما أن أغلب المؤشرات الأولية تبرر أن الاتحاد العام التونسي للشغل رافض للمشاركة، وبالتالي، تحت تسمية رؤساء اللجان وكانهم عمداء ومحافظون من دون الالتقاء بالمنظمات الوطنية، مع إقصاء الأحزاب والكفاءات الوطنية»، مشيراً إلى أنه «يبدو من الواضح أن سعيد في عزلة خانقة ولم يجد من يشاركه في الحوار وهذا النهج مرفوض». ولفت الشابي إلى أنه «يوماً بعد يوم، يتأكد لهم صحة الموقف المعلن من الانقلاب ومن الاستفتاء والاستشارة».

بدوره، اعتبر القيادي في التيار الديمقراطي نبيل حجي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الرئيس «قرر أن السياسيين والأحزاب لا دور لهم، ولا علاقة لهم بالشأن العام ولا بلادهم»، مشيراً إلى أن «الشعب إن رضي بالمهزلة التي حصلت وتحصل فهنيئاً له هذه اللجان والجمهورية الجديدة». وأوضح حجي أن «عميد محامين على رأس لجنة اقتصادية وبالتالي يمكن تخيل حجم المهزلة»، مؤكداً أنه «من الواضح أن الرئيس اختار وضع أصدقائه، وبالتالي هي لجنة الرئيس والدستور سيكتبه الرئيس بعد أن عين هيئة الانتخابات».

من جهته، أكد القمادي في حركة الشعب سالم لبيض أن «من المفارقات أن العميد المخضرم المتقاعد الصادق بلعيد الذي ناصف العقد التاسع من عمره، المعرّن من الرئيس قيس سعيد منسقا للهيئة الوطنية الاستشارية من أجل جمهورية جديدة، عرض نفسه سنة 2011 على الشعب التونسي، وترأس قائمة الوفاء في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، لكنه فشل في نيل ثقته، وسقطت قائمته التي لم تحصل إلا على 4391 صوتاً».

### وجّه معارضو الرئيس

التونسي انتقادات واسعة

له، بعد تشكيله لجاناً

استشارية، مقصيا قوه

فاعلة منها، ودعت

احزاب عدة إلى رفض

المشاركة في «لجنة

الحوار»

تواصل ـ بسمة بركات

أثار إعلان الرئيس التونسي قيس سعيد عن هيئة الجمهورية الجديدة، برئاسة أستاذ القانون الدستوري الصادق بلعيد، ورئيس اللجنة الاستشارية للشؤون الاقتصادية عميد المحامين إبراهيم بودريالة، انتقادات عدة، خصوصاً أنّ سعيد استبعد الأحزاب ومكونات المجتمع المدني. وبحسب الجريدة الرسمية فقد تم تكوين ثلاث لجان، لجنة الحوار الوطني ولجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الشؤون القانونية.

وحول هذه التطورات، أكد الأمين العام للحزب الجمهوري عصام الشابي، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «سعيد ماضٍ في مشروع الحكم الفردي، وكوّن لجنة من الراغبين في إعداد جمهورية جديدة، ولدت مينة منذ اليوم الأول». ورأى أنّ «رئيس الجمهورية لا يعترف ولا يؤمن بالحوار إلا في لجنة لإعداد لدستور جديد وعند إعداد استشارة إلكترونية فاشلة»، مضيفاً أنّ «ما حصل فشل جديد يتكبده مشروع سعيد».